الأمم المتحدة

TD/B/EX(50)/2

Distr.: General
27 April 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الخمسون
جنيف، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

تقرير الأمين العام للأونكتاد

موجز تنفيذي

يُطلب إلى الأونكتاد كل سنة تقديم تقرير إلى مجلس التجارة والتنمية عن الأنشطة التي يضطلع بها لدعم أفريقيا، كي ينظر فيه المجلس في إحدى دوراته التنفيذية. ويقدِّم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة الأونكتاد في سياق أركان عمله الثلاثة وهي: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. ويُبرز التقرير أيضاً تأثير هذه الأنشطة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويواصل الأونكتاد دعم البلدان الأفريقية بواسطة شراكات مع المؤسسات الإقليمية والمنظمات المتعددة الأطراف. وهذه الشراكات التعاونية تُفضي إلى أوجه تآزر في عمل الأونكتاد في أفريقيا وتُعزز تأثير أنشطته في المنطقة.

(A) GE.10-50696 270510 310510

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- يضطلع الأونكتاد بعدد من الأنشطة والمشاريع لدعم البلدان الأفريقية في سعيها إلى تحقيق النمو المطرد والحد من الفقر والتنمية. وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، بالاقتران مع المخاطر والتحديات الناشئة عن تغيُّر المناخ، إلى زيادة الاحتياجات الإنمائية للبلدان الأفريقية وأظهرت حاجة المنطقة إلى مزيد من الدعم المقدَّم من الأونكتاد وغيره من المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف. واستجابةً لهذه التحديات، دعا مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين الأونكتاد إلى توسيع نطاق ما يضطلع به من أعمال وأنشطة لصالح أفريقيا.

٢- ومنذ عام ٢٠٠٠، يدعَم عمل الأونكتاد المتعلق بأفريقيا الاتحاد الأفريقي وبرنامجه المعروف باسم "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". وتمثَّلت إحدى المبادرات شديدة الأهمية في توقيع مذكرة تفاهم بين الأونكتاد ومفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. والغرض من هذه المذكرة هو إقامة تعاون بين الأونكتاد ومفوضية الاتحاد الأفريقي بغية تحقيق أهداف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مجالي التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- ويُطلب إلى الأونكتاد كل سنة تقديم تقرير إلى مجلس التجارة والتنمية عن الأنشطة التي يضطلع بها لصالح أفريقيا، كي ينظر فيه المجلس في إحدى دوراته التنفيذية. ويقدِّم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة الأونكتاد في سياق أركان عمله الثلاثة وهي: البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء بشأن المسائل الإقليمية والعالمية، والتعاون التقني.

٤- وتشكِّل أركان عمل الأونكتاد الثلاثة كلاً واحداً عضوياً وهي مترابطة بطبيعتها. وأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات هي الوسيلة التي تُستخدم بها نتائج التحليلات وتوافق الآراء بشأن سياسات التنمية الناشئ عن الأنشطة البحثية والمداولات الحكومية الدولية من أجل بناء القدرات المؤسسية والبشرية والسياساتية والتنظيمية في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بحيث تُحسّن تسيير وإدارة عملياتها الإنمائية. والأفكار المستخلصة من أنشطة التعاون التقني تُثري وترشد بدورها عمل الأونكتاد البحثي والتحليلي والعملية الحكومية الدولية لبناء توافق الآراء. ويتضمن هذا التقرير تكملة وتحديثاً للمعلومات الواردة في التقرير TD/B/EX/(47/2)، التي قُدمت إلى المجلس في دورته التنفيذية السابعة والأربعين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

أولاً – البحوث وتحليل السياسات

٥- قدَّم الأونكتاد مساهمات كبيرة في تصميم السياسات وصياغتها وتنفيذها في أفريقيا من خلال دعمه للبلدان الأفريقية في مجال البحوث والتحليلات السياساتية. ويُغطي دعمه للمنطقة على مدى الفترة المشمولة بالاستعراض أربعة مجالات عامة: (أ) تقصي الأداء والتقدم الاقتصاديين؛ و(ب) تحفيز النقاشات المتعلقة بمسائل السياسات الاقتصادية التي تؤثر في تنمية أفريقيا؛ و(ج) عملية استعراض السياسات الوطنية؛ و(د) جمع البيانات وتحليلها.

ألف – تقصي الأداء والتقدم الاقتصاديين

٦- يصدر الأونكتاد منشورات عدة تمكّن البلدان الأفريقية من رصد أدائها وتقييم التطورات في الاقتصاد العالمي وتبعاتها على المنطقة. وفي عام ٢٠٠٩، نشر الأونكتاد التقارير التالية التي تساعد البلدان الأفريقية على تقصي أداء وتقدم الاقتصادات الوطنية والإقليمية والعالمية: (أ) *تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٩: الدولة والحوكمة الإنمائية*؛ و(ب) *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٩: التصدي للأزمة العالمية وتخفيف آثار تغيُّر المناخ والتنمية*؛ و(ج) *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩: الشركات عَبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية*؛ و(د) *Information Economy Report 2009:Trends and Outlook in Turbulent Times (تقرير اقتصاد المعلومات ٢٠٠٩: الاتجاهات والآفاق في فترات الاضطراب)*، وهو تقرير يتضمن أُطراً مُخصصة لتجارب أوغندا وجنوب أفريقيا وغانا ومصر.

باء – تحفيز النقاشات المتعلقة بمسائل السياسات الاقتصادية التي تؤثر في تنمية أفريقيا

٧- أدى الأونكتاد دوراً رئيسياً في تحفيز وإثراء النقاشات المتعلقة بمسائل السياسات الاقتصادية التي تؤثر في تنمية أفريقيا، وذلك من خلال سلسلة من المنشورات التي تُقدِّم أفكاراً جديدة ومبتكرة. وعلى سبيل المثال، ركَّز تقرير *Economic Development in Africa (التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠٠٩)* على تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا. وكمَّل التقرير التحليلات المؤسسية القائمة للتكامل الإقليمي في أفريقيا بتحليل اقتصادي لتجارة السلع والخدمات والهجرة والاستثمار. وتضمن التقرير مسحاً للاتجاهات الحديثة في هذه التدفقات، وتقييماً لإمكانية زيادتها بطرق تدعَم التنمية الاقتصادية. وأفاد بأن تدابير التكامل الإقليمي ينبغي أن تُصمَّم وتُنفَّذ في إطار استراتيجية إنمائية أوسع تتوخى تشجيع التنويع الاقتصادي والتغييرات الهيكلية وتطوير التكنولوجيا. وخلال الدورة السادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، أشادت عدة دول أعضاء بهذا التقرير، وعبَّرت الاستنتاجات المتفق عليها عن تقدير الدول لجودته.

٨- واستخدمت البلدان الأفريقية *"تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٩"*، الذي يبحث المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً، وهي مسائل ناشئة عن برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، لإعداد الاستعراض الإقليمي الأفريقي المقدَّم في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً والمعقود في أديس أبابا بإثيوبيا. وصرَّحت مؤسسة بناء القدرات الأفريقية بأن "مما يُثلج الصدر ملاحظة أن موضوع هذا التقرير يتوافق إلى حد كبير مع الولاية التقليدية للمؤسسة".

٩- وتناول المنشور المعنون *"استعراض النقل البحري، ٢٠٠٩"*، تطورات النقل في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٦. واستنتج التقرير أموراً منها أن الممارسات الإدارية والتجارية في البلدان الأفريقية غير الساحلية تتسبب في تأخيرات وفي ارتفاع تكاليف المعاملات - لتفوق المتوسط العالمي بنسبة تتراوح بين ثلاثة أضعاف وخمسة أضعاف. وقد وُزعت هذه المنشورات واستخدمها صُنَّاع السياسات الأفارقة على نطاق واسع. وأعدَّت الأمانة أيضاً، في إطار بحوثها وتحليلاتها السياساتية، دراسات خاصة عن تأثير الأزمة الاقتصادية في الاستثمار الأجنبي المباشر، مقترحة خيارات سياساتية لاستعادة وتحسين الظروف المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ونُظِّمت ندوة "الاستثمار الدولي *من أجل* التنمية" (١٥-١٦ آذار/مارس ٢٠١٠).

١٠- وساهم الأونكتاد في النقاشات والسياسات المتعلقة بكيفية تنشيط تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا باعتبار ذلك عنصراً مهماً في استراتيجية الحد من الاعتماد على المعونة الخارجية في الأجل المتوسط إلى الطويل. وفي إطار استراتيجية تهدف إلى زيادة التأثير، جرى التعمق في بعض الأفكار المطروحة في تقرير *"التنمية الاقتصادية في أفريقيا"* لعام ٢٠٠٧ المعنون *"استعادة حيز السياسات: تعبئة الموارد المحلية والدول الحريصة على التنمية"*، وتُرجمت هذه الأفكار إلى سياسات من خلال "مشروع حساب التنمية المتعلق بتعبئة الموارد المالية المحلية في أفريقيا". وفي إطار هذا المشروع نشرت الأمانة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ كتيباً في السياسة العامة (UNCTAD/ALDC/AFRICA/2009/1) يُبرز فرصاً مهملة إلى حد بعيد لزيادة مختلف أنواع الموارد المالية من أجل تنمية القارة. والكتيب دليل عملي يركز على السياسات ويهدف إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تحديد الموارد المحلية غير المنشئة للديون واستخدامها بفعالية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعرض الكتيب أفكاراً مستخلصة من دراسات قطرية شملت كلاً من بنن وبوروندي وزامبيا وسيراليون وكينيا وموريتانيا وموريشيوس وناميبيا، ومن مناقشات جرت في اجتماعات لأفرقة الخبراء وحلقات دراسية إقليمية وحلقات عمل قطرية ضمت الجهات صاحبة المصلحة. ونوقش الكتيب في حلقات دراسية لترويجه عُقدت في تشاد ورواندا وسيراليون وغانا. ونُظمت حلقات عمل قطرية بالتعاون الوثيق مع مؤسسات محلية، هي تحديدا وزارة التجارة والصناعة في غانا، والمكتب الإقليمي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في رواندا، ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية في سيراليون. وجرت حتى الآن زيارة ستة بلدان، هي زامبيا وبوروندي ورواندا وغانا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لعرض مشروع الكتيب أو نصه النهائي.

١١- وأفضى العمل التحليلي والبحثي للسياسات في أفريقيا إلى توجيه دعوات عديدة في عام ٢٠٠٩ للمساهمة في التقارير والاجتماعات والمناقشات المتعلقة بالعمل الذي تضطلع به المنظمات الشريكة في مجال السياسات مثل: اللجنة الاقتصادية لأفريقية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمات التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، والمعهد الجامعي الأوروبي.

١٢- ويجري الأونكتاد بحوثاً وتحليلات تخص البلدان المشمولة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال تمويل الديون والتنمية. وتلبية لطلب قدمه رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعد الأونكتاد تقريراً يدرس تأثير الأزمة المالية والاقتصادية في البلدان النامية. وأتاح تجميد ديون البلدان المنخفضة الدخل لها هامشاً للرد على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأُدرج دعم هذا الإجراء والنظر فيه في الوثيقة الختامية *لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية*. وإضافة إلى هذه الأنشطة، أعد الأونكتاد أيضاً التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بالدين الخارجي والتنمية والمعنون *نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية*. ويُستخدم هذا التقرير بوصفه وثيقة معلومات أساسية للمفاوضات التي تجريها الجمعية العامة بشأن إيجاد حل للدين الخارجي والتنمية.

جيم - عمليات استعراض السياسات الوطنية

١٣- ساهم الأونكتاد بصورة مباشرة في تصميم وصياغة السياسات بفعالية في أفريقيا من خلال استعراض السياسات الوطنية لتحديد مواطن القوة والضعف في الأطر السياساتية القائمة في الاقتصادات المستعرضة. وأُجري استعراض لسياسة الخدمات الوطنية في أوغندا ركز على الخدمات المهنية وخدمات التأمين والبناء ومهد السبيل أمام السلطات الوطنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لرسم خطة عمل من أجل تحسين الأداء الوطني في هذه المجالات. وقدم الأونكتاد مساهمات يُعتد بها في تصميم وصياغة سياسات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وأنجزت عمليات استعراض لسياسات الاستثمار في ١٩ بلداً أفريقياً منذ استهلال البرنامج، وساعد الأونكتاد مؤخراً بعض البلدان المشمولة بالبرنامج في تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الاستعراض الخاصة بها. وفي هذا الصدد، أعدّ الأونكتاد لصالح إثيوبيا استراتيجيات لتشجيع الاستثمار على الصعيد الإقليمي، وأعدّ لصالح المغرب قواعد جديدة لتعدين الشيست القيري، وعلق على مشروع السياسة الضريبية الوطنية لنيجيريا، وأعدّ تقريراً عن تنفيذ توصيات تقرير استعراض سياسة الاستثمار في غانا لعام ٢٠٠٩. وأُجريت أيضاً عمليات استعراض للسياسات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وستنشر في عام ٢٠١٠ تقارير استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لكل من غانا وليسوتو وموريتانيا. وتمثل عمليات الاستعراض هذه أداة تحليلية لدعم موانئ البلدان في تحسين قدرتها على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. واستهلت الأمانة أيضاً استعراضها الأول لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في مصر.

دال – جمع البيانات وتحليلها

١٤- إن توافر بيانات جيدة النوعية وإمكانية الاطلاع عليها أمران حاسما الأهمية لرصد أداء الاقتصادات ولتصميم سياسات فعالة وتنفيذها. واعترافاً بهذه الحقيقة وبالتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في هذا المجال، قدم الأونكتاد دعمه لعدة بلدان في جمع البيانات وتحليلها. فعلى سبيل المثال، قدم الأونكتاد دعمه إلى عدة بلدان في وضع نظم وقواعد بيانات خاصة بإدارة الديون. وأوفدت بعثات لبناء القدرات إلى كل من تشاد وتوغو وجيبوتي وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا والسودان وغينيا بيساو ومصر. وخطط لتنظيم حلقات عمل في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠ في توغو وجيبوتي والسودان وكوت ديفوار (جولة دراسية في الجزائر). وبفضل دعم الأونكتاد، أصبح ٨٧ في المائة من البلدان المستفيدة يحتفظ الآن بقاعدة بيانات محدثة ومعتمدة بصفة منتظمة للرصد والإبلاغ الداخلي، وأصبح أكثر من نصف المستخدمين يعتمدون على نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) في الإبلاغ الخارجي وإعداد الإحصاءات. وساعد الأونكتاد أيضاً أعضاء السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية. وكان الهدف من ذلك وضع نظام متناسق لقياس الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية وجمعها والإبلاغ عنها في منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والنهوض بقدرة الوكالات الحكومية على تجميع البيانات وإدارتها ونشرها وتحليلها بما يتفق مع المعايير الدولية. وتشمل الأهداف الأخرى ما يلي: (أ) تعزيز التواصل بين وكالات تشجيع الاستثمار ووكالات تجميع البيانات والقطاع الخاص من أجل سد الثغرات الإحصائية والتصدي المشترك للمشاكل المشتركة؛ (ب) تيسير التبادل المنتظم للخبرات والتجارب في مجال جمع البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية في سياق إقليمي. وكانت البلدان المستفيدة من هذه الأنشطة هي: أوغندا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية تترانيا المتحدة وجيبوتي وسوازيلاند وسيشيل. وأُعدّ تقرير عن التنفيذ لصالح غانا. وقُدمت مساعدة في مجال المتابعة إلى كل من بنن ورواندا وزامبيا وسيراليون وغانا والمغرب ونيجيريا. وأُعدّ كتاب أزرق عن أفضل الممارسات في نيجيريا ويجري وضع الصيغة النهائية لسبعة أدلة للاستثمار في بلدان أفريقية.

ثانياً – بناء توافق الآراء

١٥- أسهم الأونكتاد في بناء توافق الآراء بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية من خلال الأنشطة التي تضطلع بها آليته الحكومية الدولية. وفي هذا السياق، أسهمت نتائج أعمال اللجنتين الأولى والثانية لدورة مجلس التجارة والتنمية، التي نُشرت في شكل استنتاجات متفق عليها، في عمليات بناء توافق الآراء على الصعيد العالمي، بما في ذلك في

دورات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأسهمت الدورة التنفيذية السابعة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية المعقودة، عام ٢٠٠٩ والتي ركزت اهتمامها على أفريقيا، في بناء توافق الآراء الدولي حول كيفية معالجة مشكلات انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا. وكان لاستنتاجات المجلس المتفق عليها أهمية خاصة في توجيه أنظار المجتمع الدولي إلى التحديات الهائلة التي تعترض سبيل التنمية والحد من الفقر في أفريقيا. وكانت هذه الاستنتاجات مهمة أيضاً في الدعوة إلى بذل جهود إضافية وخاصة على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة مشكلتي التخلف والفقر الجماعي العميقتين والمستمرتين في المنطقة الأفريقية.

١٦- ويواصل الأونكتاد الإسهام في مناقشات السياسة العامة على الصعيد العالمي وبناء توافق الآراء حول سبل ووسائل إدماج البلدان الأفريقية على نحو مفيد في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي. وقدم الأونكتاد مساهمات جوهرية إلى عمل لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما المسائل المتعلقة بمشاشة أقل البلدان نمواً، واستعراض قائمة أقل البلدان نمواً، وخروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً، والانتقال السلس للبلدان التي تخرج من فئة أقل البلدان نمواً.

١٧- وقد استفادت البلدان الأفريقية المنتمية إلى فئات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً غير الساحلية من الأنشطة التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد لتحسين مشاركتها في المؤتمرات والقمم الرئيسية. وأسهمت هذه الأنشطة في الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحسين مشاركة أقل البلدان نمواً وانخراطها في المفاوضات المتعلقة بالتجارة والتنمية. وبفضل دعم الأونكتاد، زادت مشاركة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً وأقل البلدان نمواً غير الساحلية في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، بما في ذلك في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، مقارنة بمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة السابقة. وساهم الأونكتاد في الاجتماع الثالث لوزراء التجارة لأقل البلدان نمواً غير الساحلية الذي عقد في إيزولويني بسوازيلند (تشرين الأول/أكتوبر)، مُركّزاً على موضوع "تعزيز القدرة التنافسية التجارية في زمن الأزمة الاقتصادية العالمية – التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً غير الساحلية". وقدم الأونكتاد أمام المجتمعين عرضاً عن السياسات والتدابير الرامية إلى تحسين الكفاءة التجارية لأقل البلدان نمواً غير الساحلية. وكان فحوى رسالته أنه إذا كان من السهل فهم فوائد تيسير التجارة للشركاء من القطاعين العام والخاص فإن الإصلاحات الإدارية الفعلية تستغرق وقتاً وجهداً وتتطلب موارد. وأشير إلى ما هو متاح من صكوك دولية وأدوات تحليلية واقتُرح سبيل بسيط لبدء وضع برامج تيسير التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٨- ويسهل الدعم المقدم من الأونكتاد إلى أفريقيا بناء توافق الآراء على الصعيد الأفريقي بشأن القضايا الاقتصادية الدولية ذات الأهمية للمنطقة. واضطلع الأونكتاد بعدة أنشطة لتعزيز القدرة التفاوضية للبلدان الأفريقية في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة

بالتجارة وتغير المناخ، وأسهم في صياغة توافق الآراء والمواقف الأفريقية بشأن مفاوضات جولة الدوحة ومفاوضات تغير المناخ. وفي مجال التجارة، تلقى المفاوضون وواضعو السياسات الأفارقة الدعم في أعمالهم التحضيرية لمفاوضات الدوحة بشأن الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، وتيسير التجارة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والقضايا الإنمائية. وقُدم الدعم إلى الموظفين الوزاريين والموظفين الرفيعي المستوى تمهيداً للمؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، وشمل ذلك: (أ) الاجتماع السادس لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً (دار السلام، تشرين الأول/أكتوبر)؛ (ب) اجتماع المائدة المستديرة في بنوم بنه بشأن انضمام أقل البلدان نمواً (أيلول/سبتمبر)؛ (ج) اجتماع منظمة التجارة العالمية غير الرسمي لوزراء التجارة الأفارقة بشأن "تدعيم البعد الإنمائي" (القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر)؛ (د) اجتماع وزراء التجارة لمجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (بروكسل، تشرين الثاني/نوفمبر). واستفادت البلدان الأفريقية أيضاً من خدمات الأونكتاد الاستشارية بشأن مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي وبشأن العلاقة بين هذه المفاوضات وجولة الدوحة. وساعد الأونكتاد أيضاً البلدان الأفريقية في أعمالها التحضيرية للمشاركة في الاستعراض العالمي الثاني الذي أجرته منظمة التجارة العالمية للمعونة المقدمة إلى التجارة (تموز/يوليه).

١٩- وفيما يتعلق بمفاوضات تغير المناخ، قدم الأونكتاد دعمه إلى البلدان الأفريقية في التعبير عن مصالحها في مفاوضات تغير المناخ الجارية، بما في ذلك مشاركتها في المؤتمر الوزاري الأفريقي السابق للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ، وفي مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ الذي عقد في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩. وبفضل هذه الأنشطة والدعم المقدم من المؤسسات الموجود مقرها في أفريقيا، تمكنت البلدان الأفريقية من الدفاع عن مصالحها في مفاوضات تغير المناخ المعقودة مؤخراً في كوبنهاغن.

ثالثاً - التعاون التقني

٢٠- اضطلع الأونكتاد بسلسلة من أنشطة التعاون التقني الرامية إلى تعزيز وتدعيم قدرة البلدان الأفريقية في مجالات مثل التجارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشؤون المالية وإدارة الديون، والاستثمار الأجنبي المباشر، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والسياحة، والبيئة. ويمكن تصنيف أنشطة التعاون التقني المضطلع بها أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض في مجموعتين رئيسيتين: الخدمات الاستشارية وتطوير القدرات. ولكن يجدر بالملاحظة أن مجموعتي أنشطة التعاون التقني مترابطتان.

ألف – الخدمات الاستشارية

١- الإطار المتكامل المعزز

٢١- قام الأونكتاد، كجزء من مساهمته في برنامج الإطار المتكامل المعزز، بإيفاد بعثة استشارية إلى موزامبيق لتحديث مصفوفة إجراءاتها، وأخرى إلى سيراليون للنهوض بقدرتها على صياغة سياساتها التجارية وتحسين معلوماتها التجارية. والإطار المتكامل المعزز هو مشروع مشترك بين عدة وكالات وجهات مانحة لتنسيق تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وتنفيذ أنشطة بناء القدرات المؤسسية في أقل البلدان نمواً. وبدأ تشغيل الإطار المتكامل المعزز في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي الوقت الحاضر تنفذ مشاريع خاصة بهذا الإطار في ١٥ بلداً من أقل البلدان نمواً منها ١١ بلداً أفريقياً. وينتمي ١١ مشروعاً من هذه المشاريع إلى المستوى الأول، وهي ترمي إلى إقامة أو تعزيز ترتيبات التنفيذ الوطنية. وثلاثة من هذه المشاريع هي دراسات تشخيصية للتكامل التجاري. وتبلغ الموارد المخصصة لهذه المشاريع الـ ١٥، إضافة إلى خمسة مشاريع أخرى قيد الإعداد، ١٤,٣ مليون دولار. ويقدم الأونكتاد ملاحظات جوهرية أثناء الأعمال التحضيرية للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري (توغو وغينيا – بيساو)، ويشارك في البعثات الرئيسية ويعدّ فصولاً محددة من هذه الدراسات، مثل الفصل المتعلق بالاستثمار في جزر القمر. وساعد الأونكتاد رواندا في إعداد وثيقتها السياساتية لعام ٢٠٠٩ بشأن قطاع الجلود لديها. وشارك أيضاً، في إطار مبادرة "الإنجاز كأمم متحدة واحدة"، في البرامج التجريبية المتعلقة بالتجارة والقدرة الإنتاجية في كل من بنن ورواندا والسنغال وموزامبيق واليمن.

٢- دعم التكامل الإقليمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف على صعيد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

٢٢- يقدم الأونكتاد خدمات استشارية ومساعدة في بناء القدرات بشأن تقييم الخدمات والمفاوضات المتعلقة بالخدمات إلى أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنتدى المفاوضات التجارية للجماعة، وواضعي السياسات والمفاوضين التجاريين في بلدان الجماعة. وساعد الدعم المقدم من الأونكتاد أعضاء الجماعة فيما يلي: (أ) الأعمال التحضيرية للمفاوضات الإقليمية المتعلقة بوضع إطار للتجارة في الخدمات؛ (ب) المشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات؛ (ج) التحديات المرتبطة بالمفاوضات الموازية الجارية بين الجماعة والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وساند الأونكتاد البلدان النامية في مشاركتها في جولة ساو باولو الثالثة لمفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية التي استُهلت في عام ٢٠٠٤. واجتمعت البلدان النامية الأطراف في النظام الشامل للأفضليات التجارية في شهر كانون الأول/ديسمبر على المستوى الوزاري واعتمدت قراراً بشأن طرائق خفض التعريفات في الأنشطة التجارية التي تمارسها فيما بينها. وحُدِّدت في المفاوضات مهلة زمنية للتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتشارك في الجولة الثالثة للمفاوضات الجزائر وزمبابوي ومصر والمغرب ونيجيريا.

٣- الملكية الفكرية

٢٣- في كانون الأول/ديسمبر، فرغ الأونكتاد من إعداد تقرير استشاري عن "البُعد الإنمائي للملكية الفكرية في أوغندا"، وهو تقرير يبحث في مدى دعم نظم الملكية الفكرية في أوغندا لتحقيق أهداف إنمائية مُحددة. ويقوم الأونكتاد بإعداد سياسة وطنية للملكية الفكرية واستراتيجية لتنفيذها بناءً على طلب رواندا. ونُظمت في كانون الأول/ديسمبر، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية للتجارة والتنمية المستدامة ومركز القانون التجاري للجنوب الأفريقي، حلقة عمل إقليمية لمناطق جنوب أفريقيا ووسطها وغربها بشأن ما تنطوي عليه جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من أوجه مرونة لإنتاج المواد الصيدلانية محلياً. وكانت الغاية من حلقة العمل تعريف أصحاب المصلحة وإعلامهم بمجموع أوجه المرونة المتاحة في القواعد الدولية للملكية الفكرية والإنتاج المحلي للمواد الصيدلانية. وأُعِدت دراسة استشارية بشأن التحليل المُقارَن لأحكام قوانين براءات الاختراع في بلدان جماعة شرق أفريقيا والمتعلقة بإدماج أوجه المرونة التي تنطوي عليها جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٤- قوانين وسياسات المنافسة

٢٤- على الرغم من وجود اتجاه عام واسع النطاق نحو اعتماد قوانين وسياسات للمنافسة في أفريقيا أو إعادة صياغتها أو تحسين تنفيذها، فإن العديد من البلدان الأفريقية لا يزال يفتقر إلى تشريعات حديثة في مجال المنافسة أو إلى مؤسسات وخبرات مناسبة لتنفيذها الفعال. ويواصل الأونكتاد مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين قدراتها وقوانينها التنافسية دعماً للنمو والتنمية الاقتصاديَين. فقُدمت إلى كلٍ من أنغولا وبوتسوانا ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسوازيلند وغانا وليسوتو وملاوي مساعدة في مجال تشجيع المنافسة، وإعداد قوانين المنافسة الوطنية، وتدريب الجهات المعنية بمعالجة قضايا المنافسة، وبناء القدرات وحماية المستهلكين. وقُدمت إلى المجموعات الإقليمية مساعدة بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلكين. وأطلق الأونكتاد في حزيران/يونيه برنامجاً جديداً عن المنافسة لصالح أفريقيا من أجل مساعدة البلدان على إقامة هياكل إدارية ومؤسسية وقانونية مناسبة للتنفيذ الفعال لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين.

باء - تطوير القدرات

١- التجارة والمفاوضات التجارية

٢٥- اضطلع الأونكتاد بعمل مهم في مجال تعزيز مشاركة البلدان الأفريقية في التجارة الدولية وفي النظام التجاري الدولي. وبذل جهوداً لمساعدة البلدان النامية وتقييم تأثير أزمات الغذاء والوقود التي كانت لها أضرار شديدة على آفاق التجارة والتنمية في أفريقيا وأوقفت مسار التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتراجع النمو الاقتصادي والتدفقات

التجارية بشدة في عام ٢٠٠٩ وكانت لذلك عواقب وخيمة على العمالة والدخل والحصول على الغذاء والطاقة والخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والمياه وما إلى ذلك). وشملت المساعدة المقدمة من الأونكتاد إعداد ورقات تحليلية وتقديم مساعدة تقنية والإسهام في بناء القدرات وبناء توافق الآراء في السياسات والاستراتيجيات التجارية والإنمائية الرئيسية.

٢٦- ونظَّم الأونكتاد دورة تدريبية بشأن "القدرات الإنتاجية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر - أنغولا مثالاً"، لصالح مسؤولي الحكومة الأنغولية في لواندا (تشرين الثاني/نوفمبر). وركزت الدورة على القدرات الإنتاجية في سياق الأزمة الراهنة من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وشملت التوجهات السياساتية البنية التحتية والتجارة والاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا والزراعة والصناعة وسياسة الاقتصاد الكلي. وأفضت الدورة إلى وضع توصيات سياساتية وإصدار طلبات لأنشطة المتابعة، مثل استخدام الطفرة التصديرية في تعزيز التحول الهيكلي. وعقد الأونكتاد أيضاً مشاورات استشارية مع مسؤولين أنغوليين وموظفين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن آفاق البلد الإنمائية من حيث قدراته الإنتاجية.

٢٧- وتمثل الحواجز غير التعريفية عوائق مهمة أمام وصول البلدان الأفريقية الفعلي إلى أسواق التصدير. ويقود الأونكتاد جهداً مشتركاً بين عدة وكالات لتحديد التدابير غير التعريفية في التجارة الدولية وحصرها وتصنيفها من أجل التصدي للحواجز غير التعريفية. واجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد واتفق على ضرورة تعاون الأونكتاد مع المجموعات الإقليمية المتعددة في أفريقيا من أجل حصر وتصنيف التدابير غير التعريفية التي تطبقها البلدان الأعضاء في تلك المجموعات. وأُقيم اتصال أولي مع جماعة شرق أفريقيا دعماً لهذا الجهد. ونُفذ مشروع تجريبي بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية فشمل بلداناً منها أوغندا وتونس. وأُجريت في إطار المشروع دراسات استقصائية شاملة للأعمال التجارية من أجل فهم التحديات الفعلية التي يواجهها التجار عند اصطدامهم بالتدابير غير التعريفية. وحُدِّدت مصادر التدابير الرسمية التي تطبقها أوغندا وتونس. وقدَّم الأونكتاد أيضاً دعمه إلى رواندا بشأن البيانات التجارية.

٢٨- والمجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين هي آلية مشتركة بين الوكالات تُعنى بتنسيق أنشطة التجارة والتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار منظومة الأمم المتحدة. وقاد الأونكتاد جهود المجموعة في تنسيق تقديم المساعدة التقنية في البلدان الثمانية التي تُطبَّق فيها برامج تدريبية في إطار مبادرة "الإنجاز كأمم متحدة واحدة". والبلدان المعنية في أفريقيا هي جزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر ورواندا وليسوتو وموزامبيق.

٢- الدعم المقدَّم في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

٢٩- قُدِّمت مساعدة تقنية في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى كل من إثيوبيا والجزائر وجزر القمر والجماهيرية العربية الليبية والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي والسودان وسيشيل وغينيا الاستوائية وليبيريا، وشملت هذه المساعدة: (أ) تقديم المشورة بشأن عمليات الانضمام؛ (ب) إعداد الوثائق؛ (ج) الردود على الأسئلة المطروحة؛ (د) عروض الوصول للأسواق في مجال السلع والخدمات؛ (هـ) إجراء دراسات وتقييمات للآثار؛ (و) تدريب المسؤولين على القضايا المتصلة بمنظمة التجارة العالمية؛ (ز) تقديم الدعم اللوجستي مثل شراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لذلك، استعدت البلدان استعداداً أفضل لمفاوضات الانضمام ولإجراء مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن الفوائد والتكاليف، وكذلك لإنشاء الأُطر المؤسسية والتنظيمية للتكيُّف مع ضوابط منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها.

٣٠- وفي تموز/يوليه، نظَّم الأونكتاد في جنيف حلقة عمل بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقدَّم عرضاً عن "مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً المصدِّرة للسلع الغذائية الزراعية على الوفاء بشروط الصحة العامة والصحة النباتية ومعايير جودة الأغذية وسلامتها". ونتيجة لذلك، قدَّمت الحكومة السودانية طلباً رسمياً إلى الأونكتاد لتصميم وتنفيذ برامج تدريبية ومشاريع بشأن القوانين واللوائح الفنية المتعلقة بالأغذية.

٣- النقل وتيسير التجارة

٣١- عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ اجتماع خبراء بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص واجتماع خبراء مخصَّص بشأن موانئ النقل العابر التي تخدم البلدان النامية غير الساحلية، وقُدِّمت فيهما عدة عروض ركزت على تطوير الممرات وموانئ النقل العابر في البلدان الأفريقية. وبحث الاجتماع السنوي للشراكة العالمية لتيسير التجارة والنقل المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ التقدم المحرز مؤخراً والآفاق المستقبلية لتوثيق التعاون بين شركاء التنمية الإقليمية الأفريقية والمنظمات الدولية.

٣٢- وقدَّم الأونكتاد مشورة تقنية إلى مندوبي البلدان الأفريقية الموجودين في جنيف واشترك مع أمانة منظمة التجارة العالمية في تنظيم حلقات عمل لبناء قدرات المسؤولين المكلفين بمفاوضات تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية الموجودين في جنيف وفي العواصم. وعلى الصعيد الوطني، أجرت أمانة منظمة التجارة العالمية بقيادة ميسري الأونكتاد عمليات تقييم للاحتياجات والأولويات في تنفيذ تيسير التجارة في كل من بوركينا فاسو وتوغو وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والرأس الأخضر والسنغال ومالي وموريشيوس. وواصل الأونكتاد تقديم الدعم إلى فرق العمل الوطنية المعنية بتيسير التجارة وبناء قدراتها في كل من بنن والرأس الأخضر وغينيا ومالي. ويواصل الأونكتاد التنسيق مع

مفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ونُفذَّت في إطار برنامج التدريب التجاري (TrainforTrade) برامج تدريبية في مجال الموانئ في جمهورية تنزانيا المتحدة وموريشيوس. وفي عام ٢٠١٠، سيُقدَّم برنامج تدريبي من هذا القبيل إلى رابطة وكلاء الشحن في إثيوبيا.

٣٣- وفي عام ٢٠٠٩، أسهم مشروع مشترك مموَّل من الوكالة الفرنسية للتنمية والأونكتاد - مركز التجارة الدولية في تطوير القدرات التجارية لغانا وشَمَل (أ) إيفاد بعثة تقنية بشأن تيسير التجارة؛ (ب) تدريب المرشدين الفنيين في كوناكري على التعلم عن بُعد؛ (ج) رصد أنشطة التدريب المستقبلية التي تتضمن عنصراً للتعلُّم عن بُعد؛ (د) تقديم تدريب مختلط يجمع بين التعلُّم عن بُعد والتعليم الوجاهي التقليدي.

٤- قطاعات التجارة الدينامية والجديدة

٣٤- ساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على تعزيز مشاركتها الفعالة في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية. وتعاون الأونكتاد مع شركة فيلبس الملكية للإلكترونيات ومع حكومتي جنوب أفريقيا وليسوتو على إقامة منشأة تجميع في ليسوتو لإنتاج مصابيح إنارة اقتصادية في استهلاك الطاقة لبيعها في منطقة الجنوب الأفريقي. ويستخدم هذا المصنع الذي بدأ تشغيله في آذار/مارس ٢٠٠٩، ٢٥٠ عاملاً معظمهم من النساء، وكذلك بعض المعوَّقين، ويُنتج سلعاً تُصدَّر إلى منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظَّم الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقات عمل وطنية وإقليمية بشأن تعزيز تنمية الصادرات الدينامية والصادرات الجديدة في ماسيرو بليسوتو لصالح قطاع الأعمال التجارية وواضعي السياسات في البلدان الأعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. ويُعدُّ الأونكتاد دراسة وطنية بشأن القطاعات الجديدة والدينامية لصالح رواندا. ويساعد الأونكتاد كلا من السنغال وزامبيا وموزامبيق على تدعيم سياساتها العامة من أجل تنشيط القدرات الخلاقة والتجارة والاستثمار تعزيزاً للاقتصاد الأفريقي الخلاق. وأُجريت في زامبيا وموزامبيق دراستان لتقييم الصناعات الخلاقة بغية تحديد الاحتياجات والأولويات والتوصية باستراتيجيات لإيجاد فرص العمل ودر الدخل. واعتُمدت هذه الاستراتيجيات في حلقتي عمل وطنيتين عُقدتا في مابوتو (حزيران/يونيه) وفي لوساكا (تموز/يوليه). وفي حزيران/يونيه، شارك الأونكتاد في تنظيم المنتدى الأوروبي الأفريقي للتعاون الثقافي الذي أتاح منبراً لتقاسم المعارف وتبادل التجارب وإقامة المشاريع.

٥- المؤتمر الأفريقي للنفط والغاز والمعادن

٣٥- عُقِدَ مؤتمر ومعرض الأونكتاد الأفريقي السنوي الثالث عشر للنفط والغاز والمعادن في باماكو بمالي (تشرين الثاني/نوفمبر) لتقاسم التجارب حول الإدارة المستدامة لموارد النفط والغاز والمعادن بغية تحويل ما تتمتع به أفريقيا من موارد طبيعية إلى ثروة مستدامة. ويشجع

القرار الصادر عن المؤتمر البلدان الأفريقية على حُسن استغلال قيمة البيانات المتاحة في هـذا القطاع من أجل النهوض قدر الإمكان بتطوير الموارد الطبيعية وإدارتها.

٦- تطوير قطاع السلع الأساسية

٣٦- في إطار برنامج السلع الأساسية الزراعية في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وهو مشروع يموله الاتحاد الأوروبي بمبلغ قدره ٤٥ مليون يورو، اضطلع الأونكتاد بالأنشطة التالية في قطاع الزراعة. فقد نفّذ الأونكتاد، كجزء من بوابته الإلكترونية للمعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بالسلع الأساسية (InfoComm) مشروعاً تجريبيا لنظم معلومات السوق يقوم على برنامجه الحاسوبي (InfoShare) في الكاميرون، وتلقى التدريب موظفون تنفيذيون في المجلس الوطني للكاكاو والبن وكذلك مدربون (ممثلو وزارة التجارة، ورؤساء تعاونيات المنتجين وممثلو رابطات المنتجين). وفي تشرين الأول/أكتوبر، نُظمت حلقتا عمل في إطار عنصر تبادل السلع الأساسية التابع لبرنامج السلع الأساسية الزراعية لمجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتناولت حلقة العمل الأولى لبناء القدرات (المعقودة بالاشتراك مع المجلس الوطني للكاكاو والبن) إمكانية إنشاء بورصة للسلع الأساسية في وسط أفريقيا مقرها الكاميرون. وعُقدت حلقة العمل الثانية في لوساكا بزامبيا وتناولت تحسين أداء أسواق السلع الأساسية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من خلال تطبيق نظم إيصالات للمستودعات وأدوات أخرى قائمة على السوق. وأُقيمت حلقة العمل هذه بالتعاون مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومجلس الحبوب لشرق أفريقيا.

٧- الوصول إلى الأسواق والزراعة

٣٧- عزّز الأونكتاد عمله المتعلق بالوصول إلى الأسواق، مركزاً على تدابير الصحة العامة والصحة النباتية وعلى الامتثال لمعايير السلامة الغذائية وشروط الجودة. ونفذ الأونكتاد مشاريع لبناء القدرات متصلة بالتجارة في غينيا وموزامبيق لمساعدة منتجي ومصدري الأغذية الزراعية الصغار والمتوسطي الحجم على تحسين قدراتهم وبناء هياكل أساسية وخدمات على جانب العرض (مثل مرافق الحجر الصحي) لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات وزيادة دخل الفرد والحد من الفقر. وفي غينيا، واصل الأونكتاد تنفيذ مشروع "نموذج لتطوير نظام مشترك بين القطاعين الخاص والعام لمراقبة سلامة صادرات البستنة في غينيا". ويساعد هذا المشروع المنتجين ورابطات التصدير على الامتثال لتدابير الصحة العامة والصحة النباتية، والحصول على شهادة الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة (GlobalGAP)، ورفع كفاءات الفنيين الوطنيين، وتلبية متطلبات الوصول إلى الأسواق، وتعزيز القدرة التنافسية التصديرية للمزارع (التجريبية). وزُودت وحدة إدارة المشاريع الوطنية بمعدات تكنولوجيا المعلومات الموصولة بشبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني. ودرب المشروع مفتشين من الوكالات الوطنية الرئيسية ونظم حلقات عمل لصالح المستفيدين الرئيسيين بشأن تدابير

الصحة العامة والصحة النباتية، والممارسات الزراعية الجيدة، والممارسات التصنيعية الجيدة، ومعياري ISO 9000 وISO 22000، ونقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر (HACCP)، والشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة (GlobalGAP). وكان من جملة المستفيدين أيضاً ثلاثة مشاريع تجريبية (Cooperative Burquiah، وFabik Cooperative، وKalo Enterprises – Union des Pommes de Terre). ونجح مشروع Cooperative Burquia، الذي يمثل ما يزيد عن ٥٠٠ مزارع، في الحصول على شهادة الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة (GlobalGAP).

٨- التشغيل الآلي للجمارك

٣٨- يطبَّق النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) في ٣٥ بلداً أفريقيا. وكان أكثر من ٣٠ مشروعاً من مشاريع المساعدة التقنية في إطار برنامج ASYCUDA قيد التنفيذ في أفريقيا، منها خمسة مشاريع إقليمية. فعلى سبيل المثال، تمت بالتعاون مع أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي زيادة عدد المواقع التشغيلية التي تستخدم نظام ++ASYCUDA ليشمل كلاً من إريتريا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوازيلند وسيشيل. واستمرت أنشطة تنفيذ نظام ++ASYCUDA أو التحول إليه في كل من بوتسوانا وغينيا والكاميرون والكونغو وملاوي ونيجيريا. واستُهلت مشاريع جديدة لتنفيذ نظام ++ASYCUDA في كل من سيراليون وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو. وواصل الأونكتاد دعم الأنشطة (التدريب والتوثيق والدعم الإقليمي) مع أمانة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من أجل تحسين نظم الجمارك الوطنية الحالية وتطوير نظام إقليمي للنقل العابر. وتحصل هذه الأنشطة على تمويل من الاتحاد الأوروبي. وجرى التركيز في بادئ الأمر على ممري دوالا – بانغي ودوالا – نجامينا وستعمم هذه الأنشطة بعد ذلك على بلدان المنطقة السبعة جميعها. وبدأ تشغيل نسخة ++ASYCUDA القائمة على الإنترنت في كوت ديفوار، لتشمل عملية التخليص الجمركي بأكملها. واستمرت الأنشطة التنفيذية في كل من تونس والجماهيرية العربية الليبية وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي وليبيريا. وقدمت في إطار برنامج ++ASYCUDA أكثر من ٥٠ دورة تدريبية بشأن نقل الدراية العملية وبناء القدرات لصالح البلدان الأفريقية المستفيدة على المستويين الوطني والإقليمي.

٩- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٩- نظم الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورتين تدريبيتين في أفريقيا: الأولى في أديس أبابا للبلدان الناطقة بالإنكليزية (تموز/يوليه) والأخرى في الرباط للبلدان الناطقة بالفرنسية (كانون الأول/ديسمبر). وواصل الأونكتاد، عن طريق برنامجه الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإصلاح القانوني، مساعدة حكومات بلدان جماعة شرق أفريقيا (أوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وكينيا) على تنسيق قوانينها المتعلقة

بالفضاء السيبراني. ونُظمت بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) حلقة عمل تدريبية بشأن "الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية" لصالح المسؤولين المعنيين في بوروندي (أيلول/سبتمبر). وعلى الصعيد الإقليمي، أوصت اللجنة التقنية لتكنولوجيا المعلومات التابعة لجماعة شرق أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر بأن يعرض مشروع الإطار القانوني لبلدان الجماعة المتعلق بقوانين الفضاء السيبراني والذي أعده الأونكتاد على المجلس القطاعي للجماعة المعني بالنقل والاتصالات والأرصاد الجوية للنظر فيه واعتماده. ومن المقرر أن يجتمع المجلس القطاعي في شباط/فبراير ٢٠١٠. ودعم الأونكتاد أيضاً حلقة العمل المعنية بالإطار القانوني والتنظيمي لاقتصاد المعرفة، التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أثناء اجتماع لجنة تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٩). واستهل الأونكتاد استعراضه الأول لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر. وأُوفدت لجنة لتقصي الحقائق إلى القاهرة في أيار/مايو وبعثة ثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٤٠- وشارك الأونكتاد في تنظيم المشاورات المفتوحة الأولى المتعلقة بمواجهة تحديات تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي نظمها فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات. ونوقشت مسألة تمويل البنية التحتية الأساسية ووصول الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ومحتواها، وبناء القدرات. وقدم عروضاً مسؤولون رفيعو المستوى من أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

١٠- السياحة والسياحة المستدامة

٤١- أقيمت في تشرين الثاني/نوفمبر في مقر وزارة السياحة بأنغولا حلقة دراسية مدتها خمسة أيام لاعتماد السياحة المستدامة لأغراض التنمية، وحضرها ٢٩ ممثلاً عن القطاعين العام والخاص في أنغولا. وسمح التحليل المتعمق للمبادرة السياحية التي نفذتها أنغولا في سان تومي وبرينسيبي بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب ونقل الممارسات الفضلى بين هذين البلدين الناطقين بالبرتغالية. وبُحثت التوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة.

٤٢- واضطلع مشروع "تعزيز السياحة المجتمعية المستدامة في بنن" المشترك بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية بأنشطة على الصعيد المحلي، وبخاصة في مجتمعات آبومي وغانفيه وأويده. وأفضى ذلك إلى زيادة تبادل الممارسات الفضلى على الصعيد المحلي وإلى تعزيز القدرات المحلية في ميدان السياحة المستدامة. وأقيمت في بنن في أيلول/سبتمبر حلقة دراسية تدريبية ضمت ٢٣ مشاركاً. ووضعت سلطات مدينة آبومي خطة لترميم المنازل التاريخية في المدينة وتحويلها إلى فنادق صغيرة يترل فيها السياح الدوليون، وحصل المشروع على دعم تقني من مدينة ألبي (فرنسا) وعلى خبرة تقنية قدمتها منظمة غير حكومية في بنن (ECO-Benin). والمشروع معروض حالياً على السلطات الوطنية لإقراره ويحتمل تمويله من موارد محلية متاحة عن طريق النافذة الثانية للإطار المتكامل المعزز. وشارك في دورة الإدارة الحديثة للموانئ في

إطار برنامج التدريب التجاري في مجال الموانئ ١٦١ متعهداً من متعهدي الموانئ و٧٨ مدرباً ومرشداً فنياً. ويعِد المشاركون من موانئ كوتونو (بنن) ودوالا (الكاميرون) وكوناكري (غينيا) ودكار (السنغال) تقاريرهم النهائية لعرضها على هيئة من خبراء شبكة الموانئ تمهيداً لمنحهم شهادات الأونكتاد في مجال الموانئ في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وانضم ميناء جيبوتي إلى الشبكة في تشرين الأول/أكتوبر.

١١- السياحة والبيئة

٤٣- قدم مشروع حساب التنمية بشأن "تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع السياحة في ستة بلدان نامية أفريقية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" مشورة تقنية وأدوات وأدلة تعليمية، بما في ذلك برنامج حاسوبي للأونكتاد قائم على نظام البرامجيات الحرة والمفتوحة المصدر، وتدريب مسؤولين عموميين رفيعي المستوى وأصحاب مصلحة من القطاع الخاص على قضايا السياحة الإلكترونية، ودعم الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين والربط الشبكي للخبراء الاستشاريين المحليين. وعقدت أربع جلسات إحاطة رفيعة المستوى في بنن وبوركينا فاسو وغينيا وموريتانيا. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حلقات عمل وطنية في كل من موريتانيا (أيار/مايو) وبوركينا فاسو (حزيران/يونيه) وبنن (كانون الأول/ديسمبر). وفي بوركينا فاسو، تلقى ٣٣ من أصحاب المصلحة تدريباً. وفي بنن، حضر ٣٠ من أصحاب المصلحة حلقة العمل. وألغيت الحلقة الدراسية التي كان مقرراً إقامتها في غينيا لأسباب أمنية وأُجلت إلى عام ٢٠١٠. ونظمت مبادرة التدريب التجاري/السياحة الإلكترونية حلقة عمل بشأن "السياحة لأغرض التنمية" في بوسوتومي في بنن (أيلول/سبتمبر) في سياق الإطار المتكامل. وأنشأت بوركينا فاسو لجنة لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ورصد متابعة التوصيات المنبثقة عن الحلقة الدراسية، بما في ذلك تنفيذ نظام لإدارة الوجهات السياحية من أجل تعزيز أصول السياحة الوطنية على الإنترنت.

٤٤- قُدِّم الدعم إلى المؤتمر الأفريقي للمنتجات العضوية (أيار/مايو، كمبالا، أوغندا)، وإلى مؤتمر شرق أفريقيا للمنتجات العضوية (أيار/مايو). وقدم الدعم أيضاً إلى حلقات عمل وطنية عقدت في عام ٢٠٠٩ بشأن الزراعة العضوية في كلٍ من إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا. وصدر تكليف بإجراء دراسة عنوانها "استعراض عام للزراعة العضوية في شرق أفريقيا". وواصلت مبادرة الأونكتاد للتجارة البيولوجية (BioTrade) دعم إدماج التجارة البيولوجية في استراتيجيات التنمية الوطنية لأوغندا وتعزيز القدرة التنافسية لمشاريع التجارة البيولوجية الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاعي المكونات الطبيعية والتجارة بالحياة البرية. واستكمل وضع نظام لتقييم تأثير التجارة البيولوجية في أوغندا. وأجريت في كلٍ من أوغندا وسوازيلند وناميبيا اختبارات ميدانية على

قطاعات مثل استخدام المكونات الطبيعية في مواد التجميل والأغذية، واستغلال الحيوانات البرية في صناعة الجلود والحيوانات الأليفة، والصناعات الحرفية والسياحة المستدامة.

١٢- نظام إدارة الديون والتحليل المالي

٤٥- واصل نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS) تقديم دعمه لـ ٢١ بلداً من بلدان الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية على إدارة الديون إدارة فعالة ومستدامة، ودعم الحد من الفقر، والتنمية والإدارة الرشيدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش مؤتمر الأونكتاد السابع لإدارة الديون موضوع إدارة الديون والمالية العامة مع خبراء كبار في مجال الديون من ٣٤ بلداً أفريقيا.

٤٦- وعزز برنامج (دمفاس) الشراكات مع المنظمات المعنية بتقديم مساعدة تقنية في مجال إدارة الديون في أفريقيا مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسة الدولية لتخفيف عبء الديون، ومعهد الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية لبلدان شرق وجنوب أفريقيا، ومشروع التدريب على إدارة الديون (Pôle Dette)، ووحدة التدريب التقني التابعة للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومصرف دول وسط أفريقيا. والهدف من ذلك اتباع نهج أشمل نحو التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها البلدان الأفريقية في بناء قدرتها على إدارة الديون. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظم برنامج (دمفاس) ومعهد الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية لدول شرق وجنوب أفريقيا حلقة عمل إقليمية بشأن نظم إدارة الديون في زمبابوي، عُرض فيها الإصدار الأخير لبرنامج (دمفاس) الحاسوبي (DMFAS 6). وحضر مشاركون من أنغولا وأوغندا ورواندا وزامبيا وزمبابوي. وعرض برنامج (دمفاس) على برنامج الزمالات التابع لمعهد الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية لبلدان شرق وجنوب أفريقيا خدمات ثلاثة مرشدين. ويعمل البرنامج حالياً، بالتعاون مع مشروع التدريب على إدارة الديون (Pôle Dette)، على تنظيم حلقة عمل مشتركة في عام ٢٠١٠ بشأن تحليل حافظة الديون في بلدان غرب أفريقيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ساهم برنامج (دمفاس) في حلقة العمل الإقليمية التي نظمها مشروع التدريب على إدارة الديون (Pôle Dette) بشأن إصدار دليل عملي لإجراءات الديون في الكاميرون (تشرين الثاني/نوفمبر). وكان ١٣ بلداً أفريقياً ممثلاً في حلقة العمل هذه. وعلى المستوى القطري، يقدم البرنامج حالياً مساعدة تقنية مباشرة إلى ٢٢ بلداً أفريقياً.

٤٧- ولدى ما يقرب من نصف البلدان صناديق استئمانية ممولة للمشاريع القطرية؛ ولذلك، نُظِّمت الأنشطة على الصعيد الوطني وفقاً لوثائق المشاريع الموقَّعة. وفيما يخص البلدان التي ليست لديها مشاريع نشطة، أتاح البرنامج أيضاً خدمة دعم متصلة من جنيف إلى مستخدمي نظام دمفاس، بتمويل من صندوقه الاستئماني المركزي. ويشمل ذلك خدمة الدعم الفني وإتاحة التحديثات والتحسينات المُدخَلة على نظام دمفاس. وواصل برنامج دمفاس تعيين موظف من موظفيه في باماكو بمالي لزيادة تعزيز الدعم الإقليمي المقدَّم للبلدان

الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وشملت الأنشطة القطرية المموَّلة من المشروع تركيب برنامج دمفاس الحاسوبي للمرة الأولى في غينيا - بيساو (وزارة المالية)، وكذلك تركيب نسخة محدَّثة كاملة في أنغولا (المصرف المركزي) وجيبوتي (وزارة المالية). وبرنامج دمفاس الحاسوبي متاح باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية والآن بالبرتغالية. وتشمل النتائج المُحرزة تحسين القدرة على إدارة الديون. وشملت بعثات بناء القدرات إعداد جداول زمنية لإقرار بيانات الديون لكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ومصر، وكذلك إعداد نشرات إحصائية لكل من توغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ومصر، فضلاً عن مشروع استعراض الحافظة لكل من السودان ومصر.

٤٨- واشترك الأونكتاد مع وزارة التجارة الصينية في تنظيم حلقة دراسية بشأن "اغتنام فرص العولمة ومواجهة تحدياتها" في مدينة ووهان (تشرين الأول/أكتوبر) لمسؤولين حكوميين من البلدان النامية. وعُرضت نتائج بحوث الأونكتاد بشأن العولمة واستراتيجيات التنمية. وشارك مسؤولون إداريون كبار من عدة بلدان أفريقية. وأتاحت الدورة التدريبية المتعلقة بالقضايا الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الفقرة ١٦٦) التي عُقدت في القاهرة بمصر، فرصة لتبادل نتائج هذه البحوث والتوصيات السياساتية.

١٣- سياسات الاستثمار وبناء القدرات

٤٩- نظَّم الأونكتاد حلقات عمل تدريبية في مجال تشجيع الاستثمار لدبلوماسيين من بنن (كوتونو، تموز/يوليه)، ولمسؤولين من وكالة تشجيع الاستثمار وغيرها من الوكالات الحكومية في موزامبيق (مابوتو، موزامبيق، كانون الأول/ديسمبر)، وللبلدان المنخفضة الدخل، بما فيها هذه الفئة من البلدان في أفريقيا (جنيف)، وساهم في حلقة العمل المُنظمة لمسؤولي تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (كوالالمبور، ماليزيا، تشرين الثاني/نوفمبر). وبالإضافة إلى ذلك، اشترك الأونكتاد ووزارة التجارة الصينية في تنظيم المنتدى الدولي السادس لتشجيع الاستثمار (تشانغتشون، الصين، أيلول/سبتمبر). وتناول المنتدى الآثار الفورية والأطول أجلاً للأزمة الاقتصادية وقدَّم إلى واضعي السياسات ومسؤولي تشجيع الاستثمار إرشادات حول كيفية استبقاء الاستثمار والإعداد للتعافي الاقتصادي. وضم المشاركون مسؤولين حكوميين من ١٩ بلداً أفريقياً. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على أدلة الاستثمار لكل من بنن وجزر القمر ورواندا وزامبيا والمغرب. ويجري تركيب نظام التعقب الإلكتروني (i-Track) في بنن، وهو نظام يرمي إلى إدارة طلبات المستثمرين الإلكترونية الخاصة بتراخيص الاستثمار وتعقب المستثمرين من خلال دورة الاستثمار. وقدَّم الأونكتاد إلى البلدان النامية الخارجة من نزاعات معلومات مفيدة عن كيفية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصاديين. وتستند هذه المعلومات المفيدة إلى تجربة موزامبيق. وواصل الأونكتاد تقديم تطبيقات للحكومة الإلكترونية مكيفة حسب الطلب من أجل الارتقاء بالشفافية والكفاءة في الإجراءات الإدارية للقيام

بالأعمال التجارية إلى كل من جزر القمر ورواندا ومالي. واستُكمل تقرير استشاري لأوغندا عن الأبعاد الإنمائية للملكية الفكرية.

١٤- اتفاقات الاستثمار الدولية

٥٠- طلبت إثيوبيا خدمات استشارية بشأن الاتفاقات الإقليمية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ودورة تعليمية عن بُعد بشأن القضايا الرئيسية في اتفاقات الاستثمار الدولية لصالح المسؤولين الحكوميين. وطلبت غانا جلسة استشارية بشأن قضايا مُحددة في اتفاقات الاستثمار الدولية وبشأن معاهدات الاستثمار الثنائية النموذجية. وعقد حلقة عمل بشأن تشجيع الاستثمار وسياسات الاستثمار الدولية لصالح الدبلوماسيين الغانيين. وطلبت غينيا الحصول على دورة للتعلم عن بُعد وأخرى بحضور المشاركين عن موضوع اتفاقات الاستثمار الدولية. وقُدِّمت إلى سيراليون مساعدة في التفاوض على معاهدات الاستثمار الثنائية وفي إعداد معاهدة استثمار ثنائية نموذجية. ونُظِّمت في بوتسوانا والرأس الأخضر حلقتا عمل بشأن تشجيع الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية في إطار برنامج الإنجاز كأمم متحدة واحدة. وطلبت أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى الأونكتاد أن يُجري استعراضاً لمشروع فصل الاستثمار في اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. ويجري في هذا السياق استعراض معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها سوازيلند وليسوتو وموزامبيق. ونُظِّمت في سوازيلند حلقة عمل وطنية بشأن اتفاقات الاستثمار والمنافسة، وقُدِّمت مساعدة تقنية مخصصة إلى كل من الجزائر وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وتونس وجزر القمر وجيبوتي والسنغال وغابون وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار ومالي والمغرب وموريتانيا من خلال دورة تدريبية إقليمية بشأن تشجيع الاستثمار وحمايته للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. ونُظِّمت في كل من إثيوبيا وبنن وغانا حلقة عمل تدريبية بشأن الاتجاهات والقضايا الناشئة في اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٥- تطوير المشاريع

٥١- تيسيراً لبناء توافق الآراء وتبادل الممارسات الفُضلى في مجال تطوير المشاريع بين البلدان الأفريقية، أطلق الأونكتاد منتدى تنظيم المشاريع (إمبريتيك) الخاص بأفريقيا، الذي يعقد حلقات عمل منتظمة ويقدم خدمات استشارية في بلدان مثل أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق. وأسهمت مراكز إمبريتيك الـ ١٥ الموجودة في أفريقيا في تحسين مهارات المشاركين في مجال الأعمال التجارية. ونتيجة لذلك، تمكَّن أكثر من ٢ ٥٠٠ مشروع ريفي من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من تحويل نشاطها الزراعي من مستوى الكفاف إلى مستوى المشاريع التجارية. وشاركت أوغندا وزمبابوي في الأسبوع العالمي لتنظيم المشاريع، وهو مبادرة ترمي إلى تشجيع روح تنظيم المشاريع في صفوف الشباب. وعلى صعيد السياسة العامة، استعرض اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتطوير المشاريع

وبناء القدرات في العلم والتكنولوجيا والابتكار إطار السياسة العامة ومجموعة المؤشرات للرصد والتقييم في هذه المجالات.

١٦- إدارة المشاريع

٥٢- حضر ممثلو ٢٦ بلداً أفريقياً اجتماع الفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المعقود في جنيف (تشرين الأول/أكتوبر). وانتُخب في عضوية الفريق الحكومي الدولي كل من إريتريا وبنن وبوتسوانا وبوروندي وتونس وجنوب أفريقيا وناميبيا ونيجيريا. وتناول الاجتماع مواضيع المحاسبة والإبلاغ والإدارة. ونظم الأونكتاد، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين، حلقة عمل بشأن التنفيذ العملي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقدم خبراء من جمهورية تنزانيا المتحدة والسودان وكينيا عروضاً في الاجتماع، وتقاسموا تجاربهم في مجال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونظم الأونكتاد في حزيران/يونيه، بالتعاون مع مركز المديرين المصريين، دورة تدريبية في القاهرة بمصر بشأن الإفصاح عن بيانات إدارة الشركات.

١٧- التأمين

٥٣- يتعاون الأونكتاد مع المنظمة الأفريقية للتأمين ومع المركز الأفريقي للتأمين ضد مخاطر الكوارث ويقود مشروعا لتعزيز وصول المشاريع الصغيرة في المغرب إلى منتجات التمويل والتأمين. ويُجرى في المغرب تحليل لتحديد الصعوبات وتزويد الحكومة بتوصيات سياساتية وتنظيمية. وسيطلق مشروع مماثل في تونس في عام ٢٠١٠.

٥٤- ونظم الأونكتاد اجتماعا بشأن بناء القدرات لقطاع التأمين في أفريقيا (٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩) لمناقشة التحديات وتحديد المجالات التي يمكن أن يسهم فيها الأونكتاد في تعزيز قطاع التأمين في القارة. وأُعد أيضاً قرص مدمج لمداولات الاجتماع بغية تنبيه المجتمع الدولي للتحديات التي يواجهها قطاع التأمين في أفريقيا واجتذاب الدعم للمشاريع المحددة بالتعاون مع المنظمة الأفريقية للتأمين. وفي سياق مشروع بناء القدرات المتعلق بـ "تعزيز تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والحصول على التمويل والتأمين في المغرب وتونس"، أنجزت الأمانة مؤخراً دراستين عن حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الخدمات المالية ومنتجات التأمين في المغرب، مشفوعتين بتوصيات محددة.

١٨- أنشطة التدريب

٥٥- نظم المعهد الافتراضي، بدعم من فنلندا، ثلاث حلقات عمل وطنية للتطوير المهني في مجال تحليل البيانات التجارية لصالح أكاديميين من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال. ونُظمت للعاملين في جامعة موريشيوس حلقة عمل بشأن السياسة التجارية والمفاوضات التجارية وأخرى بشأن لوجستيات التجارة الدولية. ومول برنامج الزمالات التابع للمعهد

الافتراضي، الذي ترعاه حكومة فنلندا، إقامة خمسة أكاديميين أفارقة (من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة والسنغال) لمدة ستة أسابيع في جنيف للعمل على مشاريع محددة. وتعهدهم جميعاً "مرشدون فنيون "من الأونكتاد. وعزز أكاديميون من جامعة القاهرة وجامعة نيروبي وكلية التجارة بجامعة ماكيريري خبراتهم في القضايا الاقتصادية الدولية الراهنة عن طريق إجراء بحوث لتكييف المواد التعليمية للمعهد الافتراضي المتعلقة باتفاقات التجارة الإقليمية مع احتياجاتهم. وقدم المعهد الافتراضي دعماً استشارياً ودراسياً إلى كلية التجارة بجامعة ماكيريري في أوغندا، وإلى جامعة آبومي – كالافي في بنن بشأن تطوير برامج الماجستير المتصلة بالتجارة فيهما.

٥٦- وبغية إبقاء المندوبين في البعثات الدائمة في جنيف على علم ببحوث الأونكتاد في مجال القضايا الاقتصادية الدولية الراهنة، نُظمت ثلاث دورات قصيرة في خريف عام ٢٠٠٩، في مجالات الوقود البيولوجي، والحواجز غير التعريفية، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وحضر هذه الدورات ١٩ مندوباً من ١٥ بلداً أفريقياً. وستنظَم دورتان إضافيتان في آذار/مارس – نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٥٧- وقُدمت في دكار دورة لتدريب المدربين بدعم من حكومة اليونان. وقُدمت دورتان لتدريب المرشدين الفنيين، الأولى في كوناكري بغينيا في آب/أغسطس والثانية في جيبوتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ونظم برنامج التدريب التجاري (TrainforTrade) حلقتين دراسيتين في أيلول/سبتمبر بشأن الإدارة العصرية للموانئ لصالح الشبكة الناطقة بالبرتغالية، بالتعاون مع ميناء لواندا. وحضر هاتين الحلقتين الدراسيتين ما مجموعه ٣٥ مشاركاً من ستة موانئ هي موانئ لواندا وكابيندا وسويو ونامبيي ولوبيتو وأمبويم، وكذلك من وزارة النقل والمديرية العامة للجمارك ومؤسسة UNICARGAS SOGESTER. وبالتعاون مع شركة ميناء دبلن وبدعم من مؤسسة المعونة الآيرلندية، نُظمت في دبلن (آيرلندا) في حزيران/يونيه – تموز/يوليه حلقة عمل ثانية لتدريب المدربين لصالح العاملين في الموانئ الناطقة بالإنكليزية. وتلقى مشاركون من جمهورية تترانيا المتحدة وجيبوتي وغانا، مع ممثلين عن موانئ آسيوية، تدريباً على أساليب وأدوات الإدارة في الموانئ.

٥٨- وقُدمت الوحدات الأربع الأولى من دورة الإدارة العصرية للموانئ في جمهورية تترانيا المتحدة لـ ٢٥ متعهداً من متعهدي تشغيل الموانئ، منهم ست نساء في ميناء دار السلام. وعُقدت دورة مماثلة في ميناء تيما بغانا لـ ٢٧ مديراً من مديري الموانئ والعمليات، منهم ست نساء.

١٩- العلم والتكنولوجيا والابتكار

٥٩- قدم الأونكتاد مساعدة تقنية (١٠ دورات تدريبية) إلى البلدان الأفريقية من خلال شبكة مراكز التفوق التابعة له. وفي عام ٢٠٠٩، نُظمت دورة تدريبية بشأن أمن الفضاء

السيبراني في تونس العاصمة بتونس، حضرها ١٥ مشاركاً من بلدان أفريقيـــة. وفي مجـــال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على تهيئة بيئة مواتية للاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التكنولوجيا.

٦٠- ولمساعدة البلدان الأفريقية على تحسين قياس اقتصاد المعلومـــات، نظـــم الأونكتـــاد، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دورتين تدريبيتين في أفريقيا: إحداهما في أديس أبابـــا للبلدان الناطقة بالإنكليزية (تموز/يوليه ٢٠٠٩) والأخرى في الرباط للبلدان الناطقة بالفرنـــسية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). وواصل الأونكتاد في عام ٢٠٠٩ مساعدة حكومات جماعة شرق أفريقيا (أوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وكينيا) على مواءمة قوانينها الخاصة بالفضاء السيبراني من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية مع الأونسيترال وعقد حلقات عمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الإطار القانوني والتنظيمي لاقتصاد المعرفة.

رابعاً - الاستنتاجات

٦١- عزز الأونكتاد، في السنوات الأخيرة، دعمه المقدم إلى البلدان الأفريقية في مجـــالات مثل التجارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل وإدارة الـــديون، والاســـتثمار الأجنبي المباشر، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والسياحة والبيئة. ويستمر عمل الأونكتاد في مجال البحث وتحليل السياسات في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى تحديات التنمية التي تواجهها المنطقة. ودون بذل جهود خاصة لمعالجة مشاكل التخلف والفقـــر العميقـــة والمـــستمرة في المنطقة، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع سيزيد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٢- ويتزايد القلق إزاء عدم قدرة معظم أقل البلدان نمواً في أفريقيا على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المدرجة في برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. ويعزى هذا جزئياً إلى عدم وجود سياسات وطنية ودولية مناسبة لمواجهة تحدي التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. ولذلك لا بد من البحث عن ردود سياساتية بديلة، كما دعت إلى ذلك مختلف تقارير الأونكتاد الرئيسية.

٦٣- وعلى الرغم من صعوبة تقديم تقييم كامل وموضوعي لمدى تأثير العمـــل البحثـــي والتحليلي الذي تضطلع به الأمانة بشأن القدرات المؤسسية والسياساتية للبلدان الأفريقية فقد دأبت هذه البلدان وشركاؤها في التنمية على تقدير النتائج والتوصيات السياساتية الواردة في تقارير الأونكتاد. وتساهم الاستنتاجات والتوصيات السياساتية التي يتضمنها العمل البحثـــي والتحليلي في زيادة فهم القضايا ذات الأهمية لبلدان المنطقة على الصعيدين العالمي والـــوطني وبناء توافق الآراء حولها.

٦٤- وفيما يتعلق بالتعاون التقني، سمح الدعم المقدم من الأونكتاد بتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان الأفريقية. وتقدر البلدان الأفريقية الدعم المقدم إليها من الأمانة كما يدل على ذلك الطلب المتزايد على المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية.

٦٥- وأسهم الأونكتاد أيضاً في بلورة توافق الآراء الأفريقي بشأن القضايا العالمية ذات الأهمية للمنطقة. وزادت أنشطة بناء القدرات المقدمة بشأن التجارة المتعددة الأطراف وتغير المناخ قدرة البلدان الأفريقية على حماية مصالحها في مفاوضات جولة الدولة وتغير المناخ. وسيواصل الأونكتاد تقديم دعمه في هذه المجالات لضمان مشاركة البلدان الأفريقية مشاركة فعالة في هذه المفاوضات.

٦٦- واشترك الأونكتاد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في مشروع لتشجيع نشر نتائج وتوصيات بحوثه بشأن السياسات. وتشمل الأهداف المنشودة إقامة حوار منتظم مع أصحاب المصلحة المعنيين الموجودين في أفريقيا لمناقشة نتائج البحوث والأنشطة في سياق *تقرير أقل البلدان نمواً* وتقرير *التنمية الاقتصادية في أفريقيا* من خلال التنظيم المشترك لحلقات دراسية وحلقات عمل لتدريب أصحاب المصلحة الأفارقة على الصعيدين المحلي والإقليمي، وكذلك لتنبيه الشركاء في التنمية إلى التحديات والاحتياجات التي تواجهها البلدان الأفريقية.

٦٧- وعزز الأونكتاد أيضاً شراكته مع منظمات أفريقية أخرى مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، والمؤسسات المتعددة الأطراف. وسمحت هذه الشراكات التعاونية للأونكتاد بتعزيز تأثير أنشطته في المنطقة.